

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الفلاحة الحائلية الصغيرة والمتوسطة
من أجل مقارنة أكثر ملاءمةً، مبتكرةً ودامجةً،
مستدامة، وذات بُعدٍ ترابي

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة من أجل مقاربة أكثر ملاءمة، مبتكرة ودامجة، مستدامة، وذات بُعد ترابي

اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

رئيس اللجنة : محمد عبد الصادق السعيدي
مقرر الموضوع : عبد الرحمان قنديلة
الخبيران الداخليان : عمر بنعيدة وأحمد بندلة

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول موضوع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بالمغرب.

وقد عهدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية¹ بإعداد رأي في الموضوع.

وخلال دورتها 163 العادية، المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2024، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على الرأي الذي يحمل عنوان: « الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: من أجل مقارنة أكثر ملاءمةً، مبتكرةً، دامجّة، مستدامة، وذات بُعدٍ ترابي ».

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقارنة تشاركية، ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئات المكوّنة للمجلس، فضلاً عن مُخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين². كما تم إغناء هذا العمل بزيارة ميدانية إلى إقليم الصويرة. بالإضافة إلى ذلك، ارتكز هذا الرأي على نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي³.

1 - الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية.

2 - الملحق رقم 2: لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم.

3 - الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي.

ملخص

يتناول هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، موضوع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية الفلاحية والقروية بالمغرب. ويحاول هذا الرأي تسليط الضوء على دور هذا النمط الإنتاجي ضمن السياسات الفلاحية والقروية، وتحليل التحديات التي يواجهها، واقتراح توصيات تروم تعزيز استدامته الاقتصادية والنهوض بوظائفه الاجتماعية والبيئية. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي خلال دورتها 163 العادية، المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2024.

تتركز أنشطة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أساساً في الاستغلاليات الفلاحية التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، والتي تشكل حوالي 70 في المائة من إجمالي الاستغلاليات الفلاحية. وتساهم هذه الفلاحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للأسر القروية، كما تُمكن من تصريف فائض الإنتاج في الأسواق الأسبوعية وأسواق القرب.

وعلاوةً على دورها الإنتاجي، تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بعدة وظائف أخرى. فعلى الصعيد الاجتماعي، توفر هذه الفلاحة فرصَ شغلٍ لنسبة مهمة من الساكنة النشيطة الفلاحية التي تتكوّن في معظمها من عاملات وعاملين عائليين، إذ يشتغل ما يقرب من 50 في المائة من اليد العاملة الفلاحية في استغلاليات تقل مساحتها عن 3 هكتارات، وهو ما يساهم في الحد من الهجرة القروية ويشجع على استقرار الساكنة. أما على المستوى المجتمعي، فإن الفلاحين الصغار والمتوسطين يحملون مهارات متوارثة وممارسات محلية تساهم في الحفاظ على السلالات الحيوانية والأنواع النباتية المستوطنة، ويعملون على استمرارها وتناقلها عبر الأجيال. وأخيراً، وعلى المستوى البيئي، تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدورٍ محوري في المحافظة على النظم البيئية، من خلال مساهمتها في التدبير المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز قدرة الاستغلاليات الفلاحية على الصمود.

وعلى الرغم من أن الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات تمثل حوالي 70 في المائة من مجموع الاستغلاليات الفلاحية، فإن أدوارها وآثارها لا يتم تثمينها وتطويرها بالقدر الكافي ضمن استراتيجيات التنمية الفلاحية والقروية.

وقد تزايدت حالياً حدة التحديات التي تواجهها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح تطورها وقدرتها على الصمود رهينين بجملة من العوامل، منها التغيرات المناخية، وارتفاع أسعار المدخلات، واضطراب سلاسل التوريد، بالإضافة إلى الطابع المجزأ للأراضي. وإلى جانب ذلك، فإن ضعف انتظامها في إطار هياكل منظمة يحد من فعاليتها. كما أن هذا النقص على مستوى التنظيم، إلى جانب الحجم المفرط للوسطاء، يؤدي إلى ممارسات المضاربة التي تلحق الضرر بصغار المنتجين، لا سيما عند تسويق فائض إنتاجهم.

وعلاوة على ذلك، فإنّ المعارف والمهارات المحلية والموروثات في مجال الفلاحة الإيكولوجية، كما تحافظ عليها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مساهماتها البيئية، لا سيّما في حماية التربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، ومكافحة التعرية والتصحر؛ كلها وظائف لا تحظى بعد بما يكفي من الاعتراف والتثمين.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية جعل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أولوية استراتيجية ضمن السياسات الفلاحية والقروية الوطنية، اعتباراً للوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تضطلع بها، والتي يُمكن تطويرها بالرهان على هذا النمط الفلاحي.

إن الطموح المنشود هو تحويل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة إلى قطاع أكثر إنتاجية وإدماجاً واستدامة، وذلك من خلال تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة وقدرتها التفاوضية في الأسواق، ومساهمتها في استقرار الساكنة القروية وتحسين الدخل والحفاظ على النظم البيئية.

ولبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس بوضع خطة عمل خاصة بهذا النمط الفلاحي تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجال ترابي. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة إجراءات للدعم يتجاوز نطاقها الأنشطة الفلاحية لتشمل مواصلة تطوير البنيات التحتية الملائمة، وتنويع الأنشطة المدرة للدخل، وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية. وتتوخى هذه التدابير المتكاملة تعزيز قدرة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة على الصمود، بما يمكنها من الاضطلاع بوظائفها متعددة الأبعاد على أكمل وجه، مع ترسيخ استقرار ساكنة الوسط القروي التي تعيش أساساً من الفلاحة داخل مجالاتها الترابية.

من هذا المنطلق، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها:

- تشجيع الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين على اعتماد ممارسات فلاحية مستدامة، من قبيل تناوب المحاصيل والزرع المباشر والترشيد الأمثل للري وتنويع الزراعات؛
- العمل، حسب خصوصيات كل منطقة إيكولوجية فلاحية، على تشجيع تطوير زراعات قادرة على الصمود وذات قيمة مضافة عالية ولا تستهلك كميات كبيرة من المياه، من قبيل الزعفران، والأركان، والكبار، والصبار، بالإضافة إلى النباتات العطرية والطبية. ومن شأن ذلك أن يكمل الزراعات التقليدية مثل الحبوب (القمح، الشعير)، والخضروات، والأشجار المثمرة، وكذا أنشطة تربية الماشية (الأغنام، الماعز..)، وتربية النحل، وغير ذلك؛
- تعزيز انتظام الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة في إطار تعاونيات ومجموعات ذات نفع اقتصادي وجمعيات، من أجل تعضيد مواردها وتحسين قدرتها التفاوضية، والاسترشاد بالتجارب الناجحة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التنظيم الفلاحي. وسيمكن هذا الانتظام من تقليص حجم وأثر الوسطاء، وتسهيل تطوير مسارات تسويق قصيرة والنهوض بتجارة القرب، بما يتيح للاستغلاليات العائلية ولوجاً أفضل إلى الأسواق المحلية والجهوية؛

- تعزيز تحويل المنتجات، لا سيما ذات الأصل الحيواني المتأتية من الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تشجيع إنشاء وتطوير وحدات صناعية محلية صغيرة. وستتيح هذه الوحدات تجميع الإنتاج المحلي، وتعزيز مسارات التسويق القصيرة، وإنعاش الاقتصاد القروي؛
- تهيئة فضاءات رعوية في إطار تعاوني، لفائدة الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين، مع الحرص على استغلالها وفق مبدأ التناوب، وذلك بما يكفل المحافظة على الموارد النباتية وتجنب الرعي الجائر مع ترصيد التجارب الناجحة في هذا المجال؛
- مواصلة وتعزيز دعم برنامج المحافظة على السلالات المحلية، بما يستهدف الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لا سيما فيما يتعلق بالأغنام، والماعز، وبعض سلالات الأبقار ذات المردودية العالية، في مجالاتها الترابية. كما يتعين العمل على تقوية قدرات الفلاحين في مجال تربية الماشية، وتشجيع عملية التهجين بشكل مؤطر مع سلالات مستوردة ذات مردودية مرتفعة وملائمة للظروف المحلية، وذلك للإسهام بفعالية في إعادة تشكيل القطيع الوطني والارتقاء بجودته؛
- تعزيز آلية الاستشارة الفلاحية لفائدة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، من خلال رفع ملموس لعدد الموارد البشرية لتدارك الخصائص المسجل، وتحسين جودة المواكبة المقدمة في هذا الميدان. ويتطلب ذلك توظيف كفاءات مؤهلة (من مهندسين وتقنيين مختصين وغيرهم)، بالإضافة إلى تطوير الشبكات والمنصات الرقمية وحلول الذكاء الاصطناعي الفلاحي التي تتيح متابعة كل حالة على حدة، وتضمن القرب من المستفيدين، وتستجيب لخصوصيات واحتياجات المجالات الترابية في اختلافها وتنوعها؛
- تحسين ولوج الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين إلى التمويل، من خلال تطوير آليات مبتكرة وملائمة لاحتياجاتهم (التمويل التضامني، إعانات ومساعدات قائمة على الاستهداف، وغير ذلك)، وذلك من أجل دعم أنشطتهم، وتشجيع الاستثمار في التجهيزات الفلاحية العصرية، والاستعمال الأمثل للمدخلات؛
- حماية الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة من عمليات التقسيم المفرط، وذلك من خلال إرساء إطار خاص لتدبير الوعاء العقاري الفلاحي، يستند إلى نموذج ملائم للواقع المحلي، مع استلهام التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛
- الاعتراف بالوظائف البيئية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة وتأمينها، من خلال إدماج مساهماتها لفائدة النظم البيئية في السياسات الفلاحية والقروية وتطوير آليات مالية مشجعة لدعم المبادرات الرامية إلى صيانة المناظر الطبيعية، ومكافحة التصحر، والحفاظ على التربة، وحماية التراث الطبيعي والثقافي.

تقديم

تشمل «الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة» مجموع الاستغلاليات الفلاحية التي تقل مساحتها عن عتبة معينة تختلف حسب البلدان والجهات والمناطق. غير أن هذا البعد المتعلق بالمساحة ليس كافياً لوحده لتعريف هذا الصنف من النشاط الفلاحي، ذلك أنه ثمة معايير أخرى يتعين استحضارها من أجل تحديد أدق لخصوصية الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة.

وفي السياق المغربي يمكن أن تنطبق تسمية «فلاحة عائلية صغيرة ومتوسطة» على كل استغلالية: (i) ذات مساحة يمكن أن تصل إلى 5 هكتارات حسب الوحدات المجالية الفلاحية (UTA)⁴ والمناطق البورية أو المسقية؛ (ii) ويكون فيها الاعتماد غالباً على العمل العائلي، مع الاستعانة بيد عاملة مأجورة في حالات خاصة واستثنائية؛ (iii) وتتسم بتنوع الأنشطة، حيث تمثل الفلاحة النشاط الرئيسي إلى جانب مصادر أخرى للدخل؛ (iv) وبإنتاج موجه بشكل أساسي للاستهلاك الذاتي، مع إمكانية تصريف الفائض في الأسواق المحلية⁵.

مؤطر رقم 1: الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

سلّطت المشاركات والمشاركون في الاستشارة المواطنة الضوء على عدة معايير ترتبط بتعريف الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة. غير أن المعيار المتعلق بـ «توجيه الإنتاج نحو الاستهلاك الذاتي والأسواق المحلية» يظل المعيار الرئيسي، كما ورد لدى ما يقارب ثلث المستجوبين (33 في المائة). وجاء بعد ذلك «اللجوء إلى اليد العاملة العائلية» بالنسبة لـ 24 في المائة من المشاركات والمشاركين، ثم معيار «تعدد الأنشطة» بنسبة 21 في المائة. أما «حجم الاستغلالية»، فقد كان المعيار الأقل وروداً في الإجابات، بنسبة 19 في المائة.

وتضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدور أساسي في تأمين سبل العيش للأسر القروية، لاسيما من خلال توفير الحاجيات المعيشية، وتسويق فائض الإنتاج في الأسواق الأسبوعية المجاورة، وخلق فرص الشغل. غير أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من التحديات ذات الصبغة الهيكلية والظرفية. وفي هذا الصدد، ثمة العديد من العوامل التي تعيق تطويرها وتضعف قدرتها على الصمود أمام الأزمات، من قبيل التغيرات المناخية، ومحدودية الولوج إلى عناصر الإنتاج (الماء، المدخلات الزراعية، العلف، المعدات، التمويل، الاستشارة...)، وارتفاع أسعار المدخلات، واضطراب سلاسل التوريد، والطابع المجزأ للأراضي الفلاحية، والنقص الكبير في البنيات التحتية الملائمة.

وتجدر الملاحظة أن السياسات العمومية الوطنية في مجال التنمية الفلاحية والقروية⁶ لم تستهدف بالقدر الكافي والناجع فاعلي الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز انخراطهم في دينامية التنمية القروية، ومساهماتهم في تحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار، تشير نتائج مخطط المغرب الأخضر (2008-2018) إلى أن حجم الاستثمارات التي تم تخصيصها لتمويل مشاريع الفلاحة التضامنية

4 - توجد بالمغرب 30 وحدة مجالية فلاحية (UTA) على مستوى 9 مناطق إيكولوجية فلاحية رئيسية. انظر: القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة «أطلس الفلاحة المغربية»، 2020.

5 - جلسة إنصات عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة بتاريخ 2024/04/02، وجلسة إنصات عقدت مع البروفسور محمد الطوزي، بتاريخ 2024/07/02.

6 - انظر المؤطر رقم 3 في الصفحتين 13-14 من هذا الرأي.

(التي يزاولها أساسا فلاحون عائليون) قد بلغ نحو 14.5 مليار درهم⁷ مقابل حوالي 99 مليار درهم بالنسبة للفلاحة ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية⁸.

كما يلاحظ أن الجهود المبذولة لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وتحسين ظروف عيش الساكنة، وخاصة في المناطق الجبلية والمعزولة⁹، حيث توجد غالبية الأراضي التي يتم استغلالها في إطار الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، لم تحقق بعد آثارها المنشودة على مستوى التنمية البشرية، واستقرار الساكنة القروية¹⁰، وبروز أنوية لطبقة وسطى قروية¹¹، والرفع من جاذبية المجال القروي.

في هذا السياق، ارتأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إعداد إحالة ذاتية حول هذه الإشكالية، وذلك امتداداً للعمل الذي أنجزه المجلس في هذا الشأن، لاسيما التقريرين اللذين أعدهما بعنوان «تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق»، في سنة 2017، و«من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية»، في سنة 2021. وتتوخى هذه الإحالة دراسة المكانة التي تحتلها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة الفلاحية بالمغرب، وتسلط الضوء على التحديات ذات الصلة بها، واقتراح توصيات تروم الأهداف التالية

- تعزيز مكانة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة الفلاحية، حتى تضطلع بدورها الكامل في تأمين حاجيات الاستهلاك الذاتي للأسر القروية وتزويد الأسواق المحلية؛
- تحسين الظروف المعيشية ودخل الساكنة الفلاحية، مع مراعاة التحولات الاجتماعية والديموغرافية التي يشهدها الوسط القروي؛
- الاعتراف وتثمين المساهمات البيئية التي تضطلع بها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، مع العمل على تعزيز قدرتها على الصمود إزاء التحديات الراهنة والمستقبلية.

7 - جلسة إنصات عقدت مع وكالة التنمية الفلاحية.

8 - المصدر: « Rapport sur « Le secteur agricole marocain : Tendances structurelles, enjeux et perspectives de développement », Ministère de l'économie et des finances/Direction des études et des prévisions financières, juillet 2019.

9 - برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية (2017-2023).

10 - ارتفعت نسبة التمدن بالمغرب من 60.4 في المائة سنة 2014 إلى 62,8 في المائة سنة 2024، (نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2024). وحسب المصدر نفسه، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للسكان القرويين 0.22 في المائة، مقابل 1.24 في المائة بالنسبة للوسط الحضري. وتبرز هذه المعطيات استمرار وتيرة الهجرة القروية.

11 - أهداف استراتيجية «الجيل الأخضر 2020 - 2030»، القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة.

ا. الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: الحاجة إلى الاعتراف بأدوارها بوصفها ركيزة لا غنى عنها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

1. الوظيفة الإنتاجية والاقتصادية

تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في القطاع الفلاحي بالمغرب. إلا أن الاعتراف بمساهماتها يبقى محدوداً لعدة أسباب يتعلق بعضها بالصعوبات المرتبطة بتعريفها وغياب معطيات شاملة ومحينة بشأنها. وحتى عندما تكون هذه المعطيات متاحة، فإنها تعتمد أساساً على معيار واحد وهو حجم الاستغلاليات الفلاحية، مما يقدم رؤية مجزأة لا تتيح استيعاب كل جوانب هذا القطاع المعقد وغير المتجانس.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، والتي تضم الجزء الأكبر من الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة، تشكل حوالي 70 في المائة من إجمالي الاستغلاليات الفلاحية، غير أنها لا تمثل سوى 25 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة¹². وحسب التوزيع الجغرافي، تتواجد الفلاحة الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق الإيكولوجية الفلاحية بالمغرب، مع تسجيل تركيز أكبر لهذا النمط من الفلاحة في المناطق الجبلية وفي السهول والهضاب في المناطق شبه الجافة والجافة¹³.

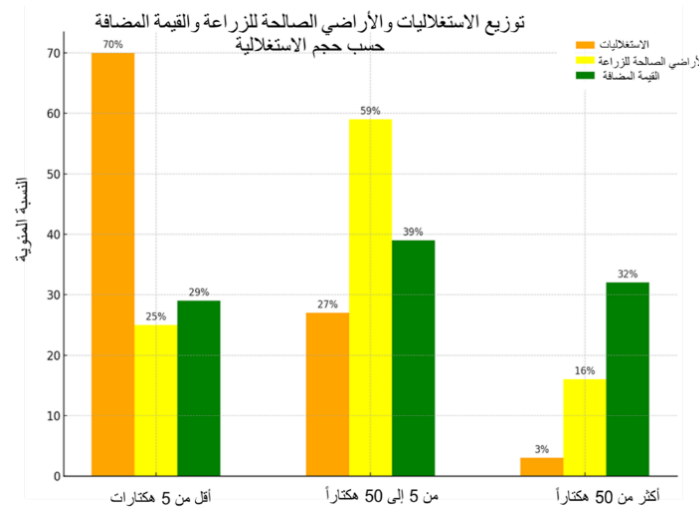
ورغم أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة تشكل غالبية الاستغلاليات الفلاحية، إلا أنها لا تساهم سوى بنسبة 29 في المائة من القيمة المضافة الفلاحية، بينما تساهم الفلاحة الكبرى، التي تمثل 3 في المائة من الاستغلاليات، بنسبة 32 في المائة¹⁴. ويسلط هذا التفاوت الضوء على ضعف المساهمة الاقتصادية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة رغم الدور الأساسي الذي تضطلع به في مجال التشغيل وتأمين أسباب العيش لسكان المناطق القروية، حيث توفر فرص الشغل لنسبة مهمة من الساكنة النشيطة الفلاحية، لاسيما العائلية، إذ يشتغل ما يقرب من 50 في المائة من اليد العاملة الفلاحية في استغلاليات تقل مساحتها عن 3 هكتارات¹⁵، علماً أن هذه الاستغلاليات توجه إنتاجها بالأساس نحو الاستهلاك الذاتي.

12 - تمتد الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة على مساحة تبلغ حوالي 9 ملايين هكتار، أي 13 في المائة من مساحة التراب الوطني. وتتم زراعة 92 في المائة منها في المناطق البورية (الزراعة التي تعتمد على التساقطات المطرية) أي حوالي 7.4 مليون هكتار. القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة، أطلس الفلاحة المغربية، 2020.

13 - القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة، «أطلس الفلاحة المغربية»، 2020.

14 - جلسة إنصات عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة بتاريخ 2024/04/02.

15 - القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة، «أطلس الفلاحة المغربية»، 2020.



المصدر: «أطلس الفلاحة المغربية»، 2020

إن حجم الاستغلاليات ليس سوى مؤشر تقريبي عن إمكاناتها الاقتصادية، التي يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا بناءً على عدة عوامل. وهكذا، يمكن أن تتمتع استغلاليات ذات مساحة صغيرة بإمكانات اقتصادية عالية، لاسيما عندما تكون مجهزة بأنظمة سقي فعالة أو تختص في زراعات ذات قيمة مضافة عالية، في حين أن استغلاليات ذات مساحة أكبر واقعة في مناطق بيئية فلاحية جافة أو شبه جافة قد تكون إمكاناتها محدودة. وإجمالاً، فإن القيمة الاقتصادية الحقيقية للأراضي الفلاحية تتحدد بالأحرى بناءً على عوامل من قبيل موقعها، ومدى ولوجها إلى الموارد المائية، ونوعية التربة وإمكانية استخدامها، أكثر مما تتحدد استناداً على مساحتها فقط.

وعلاوة على ذلك، ثمة معيار آخر لتحديد خصائص الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة وهو تنوع الأنشطة الفلاحية، بما يمكن من تعزيز قدرة الاستغلاليات على الصمود اقتصادياً. وهكذا تعمّد الاستغلاليات الفلاحية إلى إدخال زراعات تكميلية، كالأشجار المثمرة والخضروات، إلى جانب الزراعات المعيشية (الحبوب، القطن، الأعلاف وغير ذلك). كما تضطلع تربية الماشية بدور بالغ الأهمية على مستوى هذه الاستغلاليات. ففي سنة 2016، كانت الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن ثلاثة هكتارات تضم 43.8 في المائة من إجمالي قطيع الأبقار، و45.7 في المائة من قطيع الأغنام والماعز¹⁶. ويتيح هذا التنوع لهذه الاستغلاليات الهشة تقليص ارتهاؤها بمصدر دخل واحد، وتجنب المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار والتغيرات المناخية والآفات الزراعية، فضلاً عن المساهمة في تحسين خصوبة التربة، مما يساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية للاستغلاليات الفلاحية.

وإلى جانب الأنشطة الفلاحية الصرفية، يعمل الفلاحون على تنويع دخلهم من خلال أنشطة أخرى كالحرف اليدوية أو السياحة القروية أو أنشطة تحويلية للمنتجات الفلاحية. وتتيح هذه المبادرات فرصاً اقتصادية جديدة وتساهم في دعم الاقتصاد المحلي. وفضلاً عن ذلك، يضطر بعض الفلاحين حينما يواجهون ظروفاً صعبة للبحث عن موارد دخل أخرى من خلال العمل في المناطق المجاورة أو الانتقال نحو مناطق أخرى في الداخل والخارج.

وعلاوة على ذلك، يوجّه بعض الفلاحين أنشطتهم نحو الفلاحة البيولوجية والمنتجات المجالية ذات المميزات الخاصة، من خلال اعتماد ممارسات تعزز الاستدامة البيئية وتتيح لهم ولوج نوعية من الأسواق تكون في الغالب ذات مردودية أكبر. وتعتمد بعض هذه الممارسات على زراعات قادرة على التكيف مع الإكراهات البيئية، من قبيل الزراعات التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه، كالأركان، والكبار، والصبار، والكينوا، إضافة إلى مجموعة من النباتات العطرية والطبية. وتبرز هذه البدائل، التي تمّ الوقوف عليها خلال الزيارة الميدانية¹⁷ التي تم تنظيمها في إطار إعداد هذا الرأي، أن تنويع الإنتاج الفلاحي يمكن أن يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز قدرة الاستغلاليات الصغيرة على الصمود في مواجهة التحديات المناخية.

2. الوظيفة الاجتماعية والمجتمعية

يشكل هذا النمط من الفلاحة المصدر الرئيسي لفرص الشغل، حيث يستوعب جزءاً كبيراً من اليد العاملة، لاسيما العائلية، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة واستقرار الاقتصاد المحلي، كما يساهم في التقليص من حدة الهجرة القروية وفي توطيد التماسك الاجتماعي، من خلال المحافظة على البنيات الاجتماعية والثقافية، وكذا نقل التقاليد والمهارات المحلية والروابط العائلية عبر الأجيال.

الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: رافعة لتمكين المرأة القروية

لا تقتصر مشاركة المرأة في العديد من جهات المملكة على الأنشطة الفلاحية، كجني المحاصيل وتربية الماشية، وحتى في بعض الأحيان بيع المنتجات في الأسواق المحلية، بل إنها تساهم أيضاً في تدبير تعاونيات فلاحية في إطار نمط الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة. وتشكل هذه التعاونيات، التي تمارس أنشطتها بشكل عام في مجال ترويج المنتجات المجالية كزيت الأركان والزعفران والعسل، تجسيدا لانخراط المرأة القروية في أنشطة ذات قيمة مضافة عالية.

هذا، وعلى الرغم من أن النساء يضطلعن بدور أساسي في القطاع الفلاحي بالمغرب¹⁸، إلا أن مشاركتهن غالباً ما لا يتم تقديرها بالقدر الكافي ويظل عملهن غير مؤدى عنه. وقد كشف الإحصاء العام الفلاحي لسنة 2016 أن 6.5 في المائة من الاستغلاليات الفلاحية تديرها نساء، وهي نسبة أدنى قليلاً من تلك المسجلة لدى الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن 3 هكتارات والبالغة 8.4 في المائة¹⁹. ويعزى هذا الضعف إلى عدة عوامل، لا سيما المسؤوليات الأسرية والمنزلية، والقيود المتعلقة بملكية الأراضي، ونقص التكوين والمواكبة والتمويل (التمكين). وعلاوة على ذلك، تواجه النساء في التعاونيات الفلاحية، التي تشكل في غالبيتها من تعاونيات نسائية، تحديات هيكلية ترتبط على الخصوص بالتأطير وبثمين المنتجات وتسويقها²⁰.

17 - زيارة ميدانية لإقليم الصويرة في الفترة من 4 إلى 7 يونيو 2024.

18 - رغم غياب معطيات دقيقة حول مساهمة المرأة في القطاع الفلاحي، كشفت دراسة حديثة أجريت في خمس جهات بالمغرب أن مساهمتها في الدخل الفلاحي تصل في المتوسط إلى 37 في المائة: https://www.ciham.org/uploads/attachments/930/WL40_13_Evaluation_et_chiffre.pdf.

19 - القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة، «أطلس الفلاحة المغربية»، 2020، الصفحة 109.

20 - معطيات تم استقاؤها خلال جلسات الإنصات التي عقدت مع الفاعلين المعنيين وخلال الزيارة الميدانية لإقليم الصويرة خلال الفترة من 4 إلى 7 يونيو 2024.

الفلاحون الشباب: فاعل رئيسي للنهوض بالفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

يُضطلع الفلاحون الشباب بالنسبة للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في ضمان الخلف وتعزيز دينامية هذا القطاع الذي يكتسي أهمية بالغة لتنمية الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، تشكل محدودية الولوج إلى الأراضي الفلاحية عقبة رئيسية أمام قدرتهم على الانخراط في هذا النشاط.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التوجيهات الملكية السامية بشأن تعبئة مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، الذي سيشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق²¹. ويهدف هذا الإجراء الطموح إلى تشجيع روح المقاول في المجال الفلاحي، لاسيما في صفوف الشباب، وبث دينامية جديدة في الوسط القروي.

ومن هذا المنطلق، عملت السلطات العمومية على تكثيف جهودها في إطار استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، من خلال التركيز على مواكبة الفلاحين الشباب، لاسيما من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لتيسير الاستثمارات المتعلقة بالأراضي الجماعية التي يتم تدبيرها في إطار التمليك أو الإيجار. وفي إطار هذه الدينامية، يقترح صندوق التنمية الفلاحية إعانات مالية لاقتناء المعدات الفلاحية أو إنشاء المباني الخاصة بتربية الماشية أو تركيب أنظمة السقي، وذلك بهدف تقديم دعم ملموس لفائدة الشباب في تنفيذ مشاريعهم.

3. الوظيفة البيئية

تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدور أساسي في حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي الغني الذي تتميز به بلادنا، وذلك من خلال تهمين الأصناف المحلية التي تتكيف مع الظروف المناخية الخاصة بكل جهة، مما يعزز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والأمراض.

ويساهم صغار الكسّابة، من خلال نقل المهارات المتوارثة، في المحافظة على السلالات الحيوانية المحلية التي تتكيف مع مختلف الظروف المناخية في بلادنا²². وتضطلع هذه السلالات بدور أساسي في ضمان الأمن الغذائي وتعزيز قدرة القطاع الفلاحي على الصمود، إلا أنها تتعرض للعديد من المخاطر، منها التآكل الجيني والتغيرات المناخية وتقلص وتدهور المساحات المخصصة للرعي. إن الحفاظ على السلالات المحلية يعتبر أساسيا لضمان استدامة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالاقتصاد القروي.

بالإضافة إلى ذلك، تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدور أساسي في مكافحة التصحر والتدبير المستدام للموارد المائية والحفاظ على التربة. وفي هذا الصدد، تساهم الممارسات الفلاحية

21 - الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018، أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة.

22 - Ovins (Sardi , Timahdite, Beni Guil, Noire de Siroua), Caprins (La race Draa, Barcha), bovins (races Oulmès-Zaër , Brune de l'Atlas).

المتوارثة مثل «أكدا»²³ و «الجماعة» في تديبر الموارد (الماء، المراعي، الغابات وغيرها). وبفضل هذا التراث الفلاحي، تساهم الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة في توفير مناظر طبيعية فريدة، من قبيل المدرجات الزراعية في جبال الأطلس، إلى جانب الوديان والواحات، مما يساهم في النهوض بالسياحة القروية والإيكولوجية ومن ثم توفير موارد للدخل لفائدة الساكنة المحلية.

وعلاوة على ذلك، تساهم الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة في تأمين نشاط اقتصادي مستدام ووجود بشري دائم في المناطق النائية، وتوفير الاحتياجات الغذائية الضرورية لسكانها.

مؤطر رقم 2: الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

جاءت الأدوار المتعلقة بالنظم البيئية في صدارة إجابات المشاركين والمشاركات. وهكذا، سلطت 20 في المائة من الإجابات الضوء على الدور الأساسي الذي يضطلع به هذا النمط من الفلاحة في الحفاظ على النظم البيئية المحلية والتنوع البيولوجي. كما أفادت الإجابات أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة تشكل مصدراً للأمن الغذائي بالنسبة للأسر (17 في المائة)، ثم رافعة لتأمين المنتجات المحلية والمنتجات المجالية (16 في المائة). كما حظيت الأدوار الاجتماعية لهذه الفلاحة بأهمية بالغة في نظر المشاركين والمشاركات، الذين شددوا على مساهمتها في استقرار الساكنة القروية (16 في المائة)، فضلاً عن دورها في خلق فرص الشغل بالمناطق القروية (16 في المائة). أما دورها في تحسين دخل الأسر، فلم يرد سوى لدى 14 في المائة من الإجابات.

II. الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: تحديات هيكلية تواجه فاعلا أساسيا في التنمية المستدامة

تشكل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسيا للقطاع الفلاحي بالمغرب، إلا أن إدماجها في استراتيجيات التنمية سجل تبايناً عبر السنوات. فمنذ الاستقلال، مرت هذه الفلاحة بفترات حظيت فيها باهتمام أكبر، وأخرى تراجع فيها مكانتها، وذلك رغم مساهمتها في الأمن الغذائي، والحفاظ على النظم البيئية، وتعزيز قدرة المجتمعات القروية على الصمود.

23 - يضطلع نظام «أكدا» بدور أساسي في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في ظل ظروف طبيعية غير مواتية في كثير من الأحيان، تتسم بندرة الموارد ودورات مناخية لا يمكن التنبؤ بها. وقد مكن هذا النظام الساكنة المحلية من ممارسة أنشطة فلاحية مستدامة وتديبر الموارد بشكل منصف، مع ضمان تماسك اجتماعي قوي. ومع ذلك، فإن نظام «أكدا» يواجه في العقود الأخيرة العديد من التحديات، لاسيما ما يتعلق باندثار العادات المحلية.

مؤطر رقم 3: مسار تطور الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة في إطار السياسات الفلاحية

من الاستقلال إلى بداية سنوات 80:

سجلت السياسات العمومية التي اعتمدها بلادنا في القطاع الفلاحي تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال، واتسم هذا المسار بتغيرات في أولويات الدولة ومقاربتها في مجال التنمية الفلاحية. فقد اضطلعت الدولة بدور محوري في عصرنة القطاع الفلاحي، بهدف الرفع من الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لبلادنا. واستفاد من هذه الإجراءات المنفذة في إطار العديد من البرامج والمخططات ذات الصلة، الفلاحون الصغار والمتوسطون، من خلال توفير الدعم التقني والتشجيع على اعتماد تدبير أمثل للاستغلاليات الفلاحية.

وخلال سنوات 1970، مكّن تنفيذ سياسة السدود من تطوير نظم الري في عدة مناطق، إلا أن هذه الاستثمارات استفادت منها أساساً الاستغلاليات الفلاحية الكبرى، على حساب الفلاحة العائلية.

وسجلت سنوات 1980 منعطفاً حاسماً باعتماد برنامج التقويم الهيكلي في سنة 1983، في دعم القطاع الفلاحي. ونتيجة لذلك، تراجع الإنتاج الفلاحي وتفاقمت الفوارق بين الاستغلاليات الكبرى المسقية، من جهة، والاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة التي توجد غالبيتها في المناطق البورية والاستغلاليات الواقعة في الدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة، من جهة أخرى.

سنوات 90-2007:

خلال سنوات 1990، شهد القطاع دينامية جديدة تمثلت في سياسة تنمية المناطق البورية²⁴ لدعم الفلاحين الصغار والمتوسطين. وقد أسفر هذا التوجه عن اعتماد «استراتيجية التنمية الفلاحية والقروية 2020» سنة 1999. إلا أن هذه الاستراتيجية تم تعويضها في الفترة 2007-2008 بمخطط المغرب الأخضر، الذي أعاد تحديد أولويات السياسة الفلاحية لبلادنا.

اعتماد مخطط المغرب الأخضر: 2008-2018:

استند مخطط المغرب الأخضر على دعامين أساسيين، تهم الأولى إرساء فلاحة عصرية تنافسية، من خلال تعبئة استثمارات القطاعين العام والخاص واعتماد مقاربة «تجميعية». أما الدعامة الثانية، فتتعلق ببناء فلاحة تضامنية، مرتكزة على التقليل من حدة الفقر وتحسين دخل الفلاحين الأكثر هشاشة، لاسيما في المناطق الأكثر خصاصة.

وحسب جلسات الإنصات التي تم تنظيمها مع الفاعلين المعنيين، فإن هذا المخطط أدرج الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة ضمن دعامة «الفلاحة التضامنية»، غير أن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الاستثمارات التي تم تخصيصها لهذا النمط الفلاحي، الذي يزاوئ أساساً في نطاق عائلي، لم تتجاوز 14.5 مليار درهم²⁵، مقابل 99 مليار درهم²⁶ تمت تعبئتها لفائدة الفلاحة ذات القيمة المضافة العالية، من خلال 989 مشروعاً موجهاً أساساً لعمليات التحويل وبعض الزراعات.

24 - القانون رقم 33.94 المتعلق بدوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.10 بتاريخ 22 من رمضان 1415 (22 فبراير 1995)، الجريدة الرسمية عدد 4312.

25 - جلسة إنصات لوكالة التنمية الفلاحية.

26 - Rapport sur « Le secteur agricole marocain : Tendances structurelles, enjeux et perspectives de développement », Ministère de l'économie et des finances/ Direction des études et des prévisions financières, juillet 2019.

الجيل الأخضر 2020-2030:

جاءت استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030» عَقِبَ مخطط المغرب الأخضر، حيث تضع العنصر البشري في صلب اهتماماتها، مع العمل على انبثاق طبقة وسطى فلاحية، من خلال تشجيع الشباب في الوسط القروي على الانخراط في الأنشطة الفلاحية، وتعزيز التنظيمات المهنية الفلاحية. كما تستهدف هذه الاستراتيجية ضمان استدامة القطاع، من خلال التدبير الأمثل لسلاسل الإنتاج وعصرنة مسارات التوزيع وإرساء تدبير أكثر مسؤولية للموارد الطبيعية. وعلى الرغم من هذه الطموحات، إلا أن العديد من الفاعلين الذين تم استقاء آرائهم، سواء خلال جلسات الإنصات أو الزيارة الميدانية، عبروا عن تطلعاتهم بأن تحظى الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بمكانتها في إطار هذه السياسة الفلاحية الجديدة، بالنظر إلى الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تضطلع بها.

مؤطر رقم 4: الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

أفاد ما يقارب نصف المشاركات والمشاركين (49 في المائة) أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لم تستفد سوى جزئياً من الدعم في إطار السياسات الفلاحية. في المقابل، اعتبرت نسبة 35 في المائة من الإجابات أن الدعم المقدم من قبل الدولة لفائدة هذا النمط الفلاحي يظل غير كاف. وعلاوة على ذلك، يرى 11 في المائة من المشاركات والمشاركين أنهم لا علم لهم بوجود تدابير عمومية في هذا المجال، بينما اعتبر 6 فقط منهم أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة استفادت من دعم ملموس من قبل الدولة.

1. تحديات تتعلق بالإنتاج والدعم

1.1. تحديات الإنتاجية

- على الرغم من أن إنتاج الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة موجه أساساً للاستهلاك الذاتي، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة تهدد الأمن الغذائي للفلاحين وأسرهم. ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي
 - محدودية الولوج إلى عوامل الإنتاج، مثل الأسمدة، والبذور المحسنة، والتكنولوجيات الحديثة، وذلك بسبب ارتفاع تكلفتها ونقص المعلومات بشأنها لدى صغار الفلاحين.
 - تراجع البذور المحلية. إن الإدخال المكثف للأصناف التجارية، الذي يواكبه في الغالب استخدام مكثف للمبيدات والأسمدة الكيماوية، يهدد الحفاظ على البذور المحلية. ويؤدي هذا الارتهان المتزايد بالمُدخلات الخارجية إلى تراجع التنوع البيولوجي الفلاحي وإضعاف قدرة الاستغاليات على الصمود أمام التقلبات المناخية والأمراض.
 - ضعف المكننة، حيث لا يزال العديد من صغار الفلاحين يعتمدون على أدوات تقليدية، مما يحد من إنتاجية استغالياتهم وقدرتهم على تحسين مردوديتها.

- ضعف التساقطات المطرية وعدم انتظامها، مما يجعل إنتاج الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة عرضة بشكل خاص لتأثيرات التغيرات المناخية، ويهدد استقرار المحاصيل والأمن الغذائي للاستغلايات.
- تدهور التربة، خاصة بسبب التعرية والملوحة والافتقار إلى العناصر المغذية، مما يقلل من خصوبتها ويؤثر على إنتاجية الاستغلايات الفلاحية في بعض المناطق الإيكولوجية الفلاحية.
- وهناك تحديات أخرى، مرتبطة بخدمات الدعم والمواكبة، تؤثر أيضاً على إنتاج الفلاحة العائلية الصغيرة. ويتعلق الأمر بالمواكبة التقنية، والتنظيم، والابتكار، والبحث، والولوج إلى التمويل والقروض والعقار، وكلها عناصر تعدّ أساسية لتعزيز قدرة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة على الصمود وتحسين مردوديتها.

2.1. الاستشارة الفلاحية ومواكبة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

يعد التأطير التقني أحد الركائز الأساسية لتحسين أداء الاستغلايات الفلاحية العائلية وتعزيز تنافسيتها، لا سيما الصغيرة منها.

ولقد تم وضع استراتيجية جديدة للاستشارة الفلاحية سنة 2010، تتضمن إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية²⁷ وتهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص، كما هو منصوص عليه بمقتضى القانون رقم 62.12 المتعلق بتنظيم هذه المهنة²⁸. هذا، وفي غياب تقييم لنتائج استراتيجية الاستشارة الفلاحية بعد مرور 15 سنة على إطلاقها، يصعب قياس وتتبع أثرها الفعلي على الأداء التقني والاجتماعي والاقتصادي للاستغلايات الفلاحية، لا سيما الصغيرة منها.

وحسب المعطيات المتوفرة، يسجل خصائص مهم²⁹ في ما يتعلق بتأطير الفلاحين الصغار والمتوسطين، إذ بلغ معدل التأطير برسم 2023 إشراف مستشار فلاح واحد من القطاعين العام أو الخاص على حوالي 5726 فلاحاً.

وتجدر الإشارة إلى أن مخطط «الجيل الأخضر 2020-2030» يستهدف تعبئة 5000 مستشار فلاح من القطاعين العام والخاص، وتأطير 960 فلاحاً لكل مستشار³⁰

وقد سلط الفاعلون الذين جرى الإنصات إليهم وكذا مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية الضوء على العديد من أوجه المحدودية في فعالية الاستشارة الفلاحية، خاصة في ما يتعلق بالفلاحين الصغار والمتوسطين. ومن بين أوجه القصور، يمكن أن نذكر ما يلي

27 - القانون رقم 58.12 القاضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية الصادر بتتفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.67 بتاريخ 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013)، الجريدة الرسمية عدد 6126، الصادر بتاريخ 2013/02/14.

28 - <https://www.onca.gov.ma/ar/%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9>

29 - جلسة إنصات عقدت مع المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، ماي 2024.

30 - المصدر السابق.

- نقص كبير في الموارد البشرية على المستويين الترابي والمحلي: حيث يظل عدد المستشارين الفلاحيين غير كافٍ مقارنةً بالمساحة الشاسعة للمناطق التي يتعين تغطيتها وبالمشاريع الفلاحية الجاري تنفيذها³¹؛
- تباعد الاستغلاليات الفلاحية: يُعَدُّ توفير المواكبة الفردية للفلاحين أمراً صعباً بسبب تباعدهم الجغرافي والعدد الكبير جداً من الاستغلاليات في بعض المناطق؛
- تأطير عن قرب غير كافٍ: على الرغم من أنه يركز على مقارنة أكثر استجابة للاحتياجات الفردية للفلاحين، فإن التأطير عن قرب يصطدم بخصائص في الموارد المادية والبشرية. وقد كشفت بعض الدراسات³² أن الانتقال من الاستشارة الجماعية إلى استشارة أكثر استجابة للاحتياجات الفردية للفلاحين لم يحقق النتائج المنشودة. ومن شأن الجمع بشكل سليم بين أساليب الاستشارة الفردية والجماعية أن يساهم في تعزيز تبادل التجارب والمعارف وتقاسمها بين الفلاحين والمستشارين الفلاحيين؛
- مقارنة غير ملائمة لتبادل الخبرات: لا تعزز الآلية المعتمدة بشكل كافٍ التعلم الجماعي أو إحداث شبكات بين صغار الفلاحين حول مواضيع مشتركة.

3.1. تنظيم الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

يعتبر انتظام الفلاحين في إطار جمعيات وتعاونيات وهيئات مهنية رافعة استراتيجية لتنمية القطاع الفلاحي في بلادنا. وفي هذا الصدد، تم بموجب القانون رقم 03.12 إحداث 19 فدرالية بيمهنية، منها 14 تمثل السلاسل النباتية و5 تمثل السلاسل الحيوانية³³.

كما تم سن آلية التجميع، وفق مقتضيات القانون رقم 04.12، التي تتيح للمستغلين الفلاحيين الاستفادة من تقنيات عصرية وتمويلات ملائمة وولوج إلى الأسواق، كما تُمكن المجمعين من ضمان تزويد وحداتهم الصناعية بمنتجات ذات جودة، مع ضمان إمكانية تتبع الإنتاج.

وتفيد الإحصائيات الرسمية³⁴ أن برنامج التجميع الفلاحي قد شمل 84 مشروعاً في عدة سلاسل للإنتاج النباتي والحيواني تضم 58.300 فلاح، وتغطي مساحة تشمل 188 ألف هكتار.

وتجدر الإشارة إلى أنه ثمة تجارب ناجحة لبعض سلاسل الإنتاج في إطار التجميع التعاوني (سلاسل الحوامض والسكر والحليب³⁵)، كما تفيد المؤشرات بأن 80 في المائة من المستفيدين من مشاريع التجميع هم فلاحون صغار³⁶، إلا أن الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم يشيرون من جهة أخرى إلى أن

31 - خلال الزيارة الميدانية التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإقليم الصويرة، أفاد الفاعلون بأن هذا الإقليم لا يتوفر سوى على 6 مستشارين فلاحيين فقط، جميعهم تابعون للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، أي ما يمثل نسبة ضعيفة جداً تبلغ 0.11 مستشار لكل جماعة (59 جماعة منها 5 جماعات حضرية).

32 - Bouamri A. & al. (2018). Quelle évolution des méthodes et outils du conseil agricole : cas de la région Fès-Meknès

33 - https://www.agriculture.gov.ma/sites/default/files/contrats_programmes_vf.pdf

34 - معطيات قدمها الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري في جواب على سؤال كتابي بمجلس النواب، ماي 2024.

35 - جلسة إنصات عقدت مع وكالة التنمية الفلاحية، (<https://www.agrimaroc.ma/pmv-bilan-agregation>).

36 - معطيات قدمها الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري في معرض جوابه على سؤال كتابي بمجلس النواب، ماي 2024.

الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة تخضع في كثير من الأحيان للشروط التي يحددها المجمعون الكبار في ما يتعلق بالأسعار وتوزيع الأرباح، مما يخلق مناخاً غير مواتٍ لاستدامة آلية التجميع.

وعموماً، تبقى المعايير المعتمدة من أجل الانخراط سواء في الهيئات البيمهيئية أو مشاريع التجميع الفلاحي من الصعوبات التي تحول دون تنظيم الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في سلاسل القيمة بكيفية منتظمة، وبالتالي الاستفادة من برامج الدعم والمواكبة والتكوين والبحث والتطوير.

هذا، وفضلاً عن العقبات التي لا تُسرُّ انضمام الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين إلى سلاسل الإنتاج الحالية، بالنظر إلى صغر مساحة الاستغلاليات والطابع المتنوع والمعيشي للإنتاج، هناك تحديات أخرى في هذا المضمار، من أبرزها

- ضعف الثقافة التعاونية بين الفلاحين الصغار والمتوسطين، مما يحد من انخراطهم في هيئات من قبيل المجموعات ذات النفع الاقتصادي والجمعيات والتعاونيات؛
- الهشاشة التي تعترى انتظام الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين في إطار تعاونيات، والتي تعزى في جزء منها إلى محدودية تمثيلية الفلاحين، مما يهدد قدرة الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار على المدى الطويل؛
- نقص تأطير الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة ومواكبتها عن قرب من أجل الانتظام في تعاونيات أو جمعيات، لاسيما داخل الدواوير؛
- نقص كبير على مستوى رقمنة مسلسل تسويق المنتجات الفلاحية وتثمينها، مما يحول دون الولوج المباشر والسلس للفلاحين الصغار والمتوسطين إلى مختلف الأسواق ووجهات التسويق؛
- الحجم المفرط للوسطاء وعدم خضوعهم لما يكفي من المراقبة، وهو الأمر الذي يذكي المضاربة ويؤدي إلى تعدد المتدخلين ويضر بمصالح الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة، كما يؤثر سلباً على جودة المنتجات بالنظر لتسببه في إطالة مسار قنوات التسويق، ليؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع سعر البيع للمستهلك النهائي.

4.1. البحث الزراعي والابتكار التكنولوجي على مستوى الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

تضطلع المؤسسات الوطنية، كالمعهد الوطني للبحث الزراعي والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للغابوية للمهندسين، بدور أساسي في مجال البحث والابتكار التكنولوجي في الميدان الفلاحي. وفي هذا الصدد، عملت هذه المؤسسات بشكل تدريجي على تطوير عروض إنتاجية وخدماتية متنوعة، لا سيما في مجال التحسين الوراثي، من خلال تطوير العديد من الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وابتكار العديد من الآلات الزراعية (تقنية البذر المباشر، بخاخات رش المبيدات، وغير ذلك).

وعلى الرغم من التقدم الملموس المسجل في مجال البحث الزراعي، يلاحظ أن اهتمام هذا الأخير بنمط الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لا يزال محدوداً، وأنه هناك حاجة إلى تطوير المبادرات

- البحثية والتكنولوجية التي تستهدف هذا النمط الفلاحي بخصوصياته الإنتاجية والمجالية والمناخية المختلفة³⁷.. ومن بين الصعوبات التي يواجهها مجال البحث والابتكار في هذا القطاع، نذكر ما يلي
 - عدم توفر المعطيات الرسمية، خاصة تلك المتعلقة بالإحصاء العام الفلاحي لسنة 2016، مما يؤثر على أعمال البحث والتحليل التي تقوم بها المؤسسات والجامعات التي تنكب على دراسة قضايا الفلاحة، لاسيما الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة؛
 - القصور المسجل على مستوى الأبحاث متعددة التخصصات والمجينة والتي تدمج الأبعاد الاجتماعية والثقافية، مما يحد من جهود تحديد خصائص وفهم نشاط الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة؛
 - ضعف تثمين المهارات المحلية للفلاحين الصغار والمتوسطين وكذلك التراث الغني لمختلف المناطق الإيكولوجية الفلاحية المغربية؛
 - محدودية ولوج غالبية الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين إلى المعلومات والابتكار، مما يعيق تنافسيتهم، ويؤدي إلى تفاقم هشاشتهم وإضعاف قدرتهم على الاستمرار في مزاولة نشاطهم في الوسط القروي³⁸؛
 - ضعف تنسيق الأبحاث متعددة التخصصات، مما يحد من التعاون بين المؤسسات البحثية والهيئات العمومية والتنظيمات المهنية؛
 - ضعف مستوى تثمين البذور المحلية (الحبوب والقطاني والأعلاف) التي تلائم خصوصيات الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة والمعروفة بجودتها. وغالباً ما يتم استيراد البذور، بما في ذلك تلك المستخدمة في التخصيب النباتي، مما يحول دون استثمار الإمكانيات التي تتيحها الموارد المحلية.

5.1. الولوج إلى العقار

- يطرح موضوع الولوج إلى العقار انشغالات متزايدة أمام الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة. ولا شك أن ثمة جهوداً بُذلت لتوضيح وتسوية وضعية الأراضي الفلاحية³⁹، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات متعددة، نذكر منها على الخصوص
 - تعدد المتدخلين المعنيين، وتنوع الأنظمة القانونية المنظمة للعقار وقصور في الآليات الفعالة للتنسيق الترابي في مجال العقار؛
 - ضعف نسبة تحفيظ الأراضي: حوالي 88 في المائة⁴⁰ من أراضي الفلاحة الصغيرة غير محفظة. وهي إما أملاك خاصة غير محفظة، أو أراضي جماعية، وبالتالي لا تملك الضمانات اللازمة للحصول على القروض البنكية. ويشكل هذا الوضع مصدر هشاشة لهذا الصنف من الفلاحة؛

37 - معطيات تم استقاؤها خلال جلسات الإنصات التي عقدت مع الفاعلين المعنيين وخلال الزيارة الميدانية.

38 - Rapport de synthèse des travaux de la journée de réflexion prospective l'avenir de l'agriculture au Maroc dans un contexte de la rareté structurelle de l'eau (IRES) - 2024

39 - جلسة إنصات عقدت مع مديرية الشؤون القروية، وزارة الداخلية، أبريل 2024.

40 - جلسة إنصات عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة، 2024/04/02.

- الطابع المجزأ للأراضي الفلاحية، بسبب التوارث وتقسيم القطع الأرضية. وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط مساحة الاستغلاليات والتأثير على الإنتاجية؛
- نحو 66 في المائة من الاستغلاليات الفلاحية التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات هي على الشيع⁴¹، مما يجعل الساكنة المعنية تعيش في وضعية هشاشة شديدة.

6.1. التلوج إلى القروض والتمويل والدعم والاستثمار

تعتبر مجموعة القرض الفلاحي للمغرب الآلية الرئيسية لتمويل القطاع الفلاحي. ويتضمن نظام التمويل قروضا كلاسيكية، وقروضا صغرى تدعمها مؤسسة «أرضي»، وقروضا متوسطة يقدمها «تمويل الفلاح» الذي يتميز بتمويل ميسر وشورط مخففة. وبحسب مجموعة القرض الفلاحي للمغرب⁴²، تُمنح الأولوية للفلاحة العائلية الصغيرة، التي تمثل 450.000 زبون، تليها الاستغلاليات الكبرى (200.000 زبون)، ثم الاستغلاليات المتوسطة (100.000 زبون).

وعلاوة على الآليات المشار إليها، تم تنفيذ عدة عمليات طارئة لتقديم الدعم للفلاحين خلال الأزمات، شملت إعادة جدولة الديون وتأجيل آجال السداد. ومع ذلك، لا يزال صغار الفلاحين يلجؤون من أجل تلبية جزء من احتياجاتهم المالية إلى القنوات غير النظامية، إذ يتم الحصول على أكثر من 40 في المائة من القروض من أفراد العائلة والأصدقاء⁴³.

ومن الإكراهات التي تواجه ولوج الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، نذكر ما يلي:

- محدودية التلوج إلى المعلومات المتعلقة بالمنتجات المالية المتاحة والإجراءات ذات الصلة بالحصول على القروض؛
- ضعف القدرة على سداد القروض وغياب الضمانات، مما يجعل عملية التلوج إلى التمويل أمرا معقدا؛
- ضعف التلوج إلى الخدمات المالية الرقمية، لا سيما في الوسط القروي حيث يعيش غالبية الفلاحين؛
- محدودية عرض الخدمات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي والوسط القروي، حيث إن حوالي 70 في المائة من الجماعات الترابية في الوسط القروي لا تغطيها مؤسسات الخدمات المالية⁴⁴؛
- تقدم أصحاب الاستغلاليات الفلاحية في السن (50 في المائة من هؤلاء تزيد أعمارهم عن 53 سنة⁴⁵) وضعف جاذبية هذا القطاع لدى الشباب (مما يحد من الاستثمار في الفلاحة العائلية ويفاقم تحدي توفير الخلف ويهدد استدامة القطاع).

41 - المصدر نفسه.

42 - جلسة إنصات عقدت مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، أبريل 2024.

43 - Rapport sur : Diagnostic de la finance agricole au Maroc, Banque Mondiale (BM) et Société Financière Internationale (SFI), avec le soutien de la Banque centrale du Maroc, Novembre 2022

44 - Rapport Stratégie Nationale d'Inclusion Financière, Bank Al Maghreb et ministère de l'Économie et des finances, 2019

45 - المصدر السابق.

7.1. التأمين الفلاحي

يواجه القطاع الفلاحي بالمغرب مخاطر كبرى، منها ما يتعلق بالتغيرات المناخية والأمراض الصحية وتقلبات الأسعار السوق. ويهدف التأمين الفلاحي، الذي يتسند على الدعم العمومي وعلى التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين (MAMDA)، إلى التخفيف من حدة هذه المخاطر. ويغطي هذا الدعم حالياً مليون هكتار⁴⁶ من المناطق القابلة للزراعة، علماً أنه يُتوقع رفع هذه المساحة إلى 2.2 مليون هكتار بحلول سنة 2030.

ويتيح العرض الحالي تغطية مختلف المخاطر المناخية بالنسبة للمنتجات الفلاحية الرئيسية كالحبوب والقطاني والزراعات الزيتية والأشجار المثمرة، في حين أن زراعات الخضروات غير مشمولة بهذا العرض. ويشكل الجفاف 14 في المائة من المخاطر التي تهدد رقم معاملات مجموع السلاسل الفلاحية⁴⁷. والجدير بالذكر أن آلية التعويض لا يتم تفعيلها إلا عندما يتم تصنيف الجماعة المتضررة منطقة منكوبة من قبل القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة. ويتم هذا التصنيف عندما يكون إنتاج الموسم الفلاحي في الجماعة المعنية أقل من الإنتاج المرجعي⁴⁸ الذي يتم احتساب معدله على أساس السنوات العشر الأخيرة.

ويتم تقييم الخسائر بناء على تقديرات تحددها لجنة مختلطة تتشكل من موظفي القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة وخبراء منتدبين من التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين، وذلك استناداً على عينة تمثيلية. ويتم تحديد مبلغ التعويض بالنسبة لكل محصول باحتساب الفرق بين الإنتاج الحقيقي التقديري والإنتاج المرجعي للجماعة المتضررة، وإذا تجاوز الإنتاج الفعلي الإنتاج المرجعي لجماعة معينة، لا يتم إعلان هذه الأخيرة منطقة منكوبة ولا يستفيد الفلاح بالجماعة المعنية من أي تعويض، مما يحد من فعالية هذه الآلية بالنسبة لبعض الفلاحين.

وتشمل التحديات الرئيسية التي تم الوقوف عليها حسب الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم⁴⁹ ما يلي:

- محدودية نطاق التأمين الفلاحي، حيث لا يشمل جميع الزراعات؛
- يركز نظام التعويض المعتمد على مبدأ منح تعويض بناء على «متوسط الإنتاج المسجل بالجماعة المتضررة»، وهو ما لا يعكس دائماً ظروف الفلاحين وأوضاعهم، لاسيما الصغار منهم؛
- نقص المعلومات والتحفيزات، خاصة بالنسبة للفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين في المناطق القروية الأكثر خصاصة.

46 - جلسة إنصات عقدت مع التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين (MAMDA)، ماي 2024.

47 - المصدر السابق.

48 - مبلغ التعويض - (الإنتاج المرجعي - الإنتاج الفعلي) × مساحة الأرض × رأس المال المضمون للهكتار الواحد.

49 - جلسة إنصات عقدت مع كل من القرض الفلاحي للمغرب (ماي 2024) والتعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين والبنك الدولي (أبريل 2024).

2. تحديات تتعلق بالتغطية الصحية للفلاحين

تعدُّ الحماية الاجتماعية للفلاحين الصغار والمتوسطين رهاناً كبيراً بالنسبة للتنمية القروية ومكافحة مظاهر الهشاشة.

وفي إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية، قام المغرب بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل الفلاحين غير الأجراء. وفي سنة 2022، تم وضع إطار قانوني⁵⁰ يتيح للفلاحين الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والاستفادة، إلى جانب ذوي حقوقهم، من خدمات صحية مماثلة لتلك التي يستفيد منها الأجراء، لاسيما التعويض عن العلاجات الخارجية، ومصاريف الأدوية والتدخلات الطبية في مؤسسات القطاع الخاص.

وعلى الرغم من هذا التقدم، إلا أن ثمة عدة عوائق لا تزال تحد من الولوج الفعلي للفلاحين الصغار والمتوسطين للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، نذكر منها

- لا يراعي السجل الفلاحي الوطني، الذي تم إحداثه بموجب القانون رقم 80.21 الصادر في 24 مايو 2022، تنوع خصائص الفلاحين والطابع المعقد للعقار ولبنية الأسر، وكذا الأنشطة القروية الأخرى الموازية للأنشطة الفلاحية؛

- إلزامية التسجيل بالسجل الفلاحي الوطني للاستفادة من الدعم العمومي. والحال أن هذا التسجيل يترتب عنه الانخراط تلقائياً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبالتالي إلزامية دفع واجبات الاشتراك. وهذا المعطى قد يثني بعضهم عن التسجيل، لأن ذلك يحرمهم من الاستفادة من آليات أخرى للدعم، من قبيل نظام « أمو- تضامن » أو الدعم الاجتماعي المباشر؛

- لا تأخذ نسب الاشتراك وكيفياته بعين الاعتبار الطابع الموسمي وغير المنتظم للدخول الفلاحية، مما يعقد عملية دفع الاشتراكات وانتظامية أدائها، لاسيما بالنسبة للاستغلاليات الفلاحية الصغيرة؛

- لا يزال الولوج إلى عرض العلاجات غير كافٍ في بعض المناطق القروية، مما يحد من أثر الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للفلاحية المؤمنين؛

- لا يخضع المساعدون العائليون في الوسط الفلاحي، الذين يشكلون حوالي مليوني شخص نشيط، لأي نظام من الأنظمة التي جرى إحداثها بموجب النصوص القانونية الصادرة في خضم دينامية توسيع نطاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض⁵¹.

50 - المرسوم رقم 2.21.1019 بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، فيما يتعلق بالفلاحين.

51 - رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: «تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية / تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها»، 2024.

3. تحديات الاستدامة

1.3. تحديات تتعلق بالماء

- تواجه الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة صعوبات الولوج إلى الموارد المائية كالتالي:
- الإجهاد المائي المتنامي، الذي تزيد من حدته التغيرات المناخية، في ظل انخفاض التساقطات المطرية والاستغلال المفرط للفرشات المائية، التي تكتسي أهمية بالغة في مجال السقي؛
 - التنافس على الولوج إلى الموارد المائية بين مختلف القطاعات، كالفلاحة ذات القيمة المضافة العالية والصناعة والاستخدام المنزلي مما يفاقم هشاشة الاستغلاليات العائلية الصغيرة؛
 - ارتهان الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بالموارد المائية الاعتيادية لضمان إنتاجها الغذائي المعيشي والتسويقي.

2.3. تحديات تواجه الأمن الغذائي واستدامة الاستغلاليات الفلاحية

- تواجه الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات التي تؤثر على الأمن الغذائي للفلاحين الصغار واستدامة استغلالياتهم
- تعيق محدودية الموارد والصعوبات المرتبطة بالولوج إلى الأسواق زيادة الإنتاج، مما يصعب تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية، سواء الموجهة للاستهلاك الذاتي أو للسوق المحلية؛
 - يُعيق ضعف مستوى تطوير المسارات القصيرة للتسويق استفادة المنتجات المحلية بشكل كامل من البيع المباشر أو مسارات القرب، مما يحد من هوامش أرباح صغار الفلاحين؛
 - تحد مكامن القصور المسجلة على مستوى تشجيع الفلاحة البيولوجية واستكشاف أصناف محلية مقاومة للتغيرات المناخية، من قدرة الاستغلاليات الصغيرة على الصمود في مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي للفلاحين الصغار.

مؤطر رقم 5: الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

ترى المشاركات والمشاركون أن النقص الذي يعترى التأطير والإرشاد الفلاحي يشكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، بنسبة بلغت 27 في المائة. كما أن هشاشة هذا النموذج الفلاحي أمام التقلبات المناخية تعتبر تحديا كبيرا بالنسبة لـ 20 في المائة. وجاءت بعد ذلك التحديات المرتبطة بالتنظيم (16 في المائة) والولوج إلى التمويل (14 في المائة). كما تمّ التطرّق، وإنّ بنسبة أقل، إلى محدودية الحماية الاجتماعية (11 في المائة)، وإلى التجزئة المفرطة للأراضي الفلاحية (9 في المائة).

III. ضرورة جعل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أولوية استراتيجية في إطار السياسات الفلاحية والقروية الوطنية

انطلاقاً من هذا التشخيص، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية جعل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أولوية استراتيجية ضمن السياسات الفلاحية والقروية الوطنية، اعتباراً للوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تضطلع بها، والتي يُمكنُ تطويرها بالرهان على هذا النمط الفلاحي.

إن الطموح المنشود هو تحويل الفلاحة العائلية إلى قطاع أكثر إنتاجية وإدماجاً واستدامة، وذلك من خلال تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة، وقدرتها التفاوضية في الأسواق ومساهمتها في استقرار الساكنة القروية وتحسين الدخل والحفاظ على النظم البيئية.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بوضع خطة عمل استعجالية خاصة بهذا النمط من الفلاحة تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجال ترابي. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة إجراءات للدعم يتجاوز نطاقها القطاع الفلاحي، لتشمل مواصلة تطوير البنيات التحتية، وتنويع الأنشطة الاقتصادية المحلية وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية في الوسط القروي. وستمكن هذه الإجراءات المتكاملة من تعزيز قدرة الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية والتغيرات المناخية.

مؤطر رقم 6: الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

صرّح 22 في المائة من المشاركين والمشاركات والمشاركين أن دعم الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة وحفزها يمر بالدرجة الأولى عبر ملائمة منظومة الدعم المالي لتستجيب لاحتياجات الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين»، إلى جانب «تطوير منتجات تأمينية تلائم الفلاحة العائلية» (22 في المائة). ويأتي «تعزيز التكوين والتأطير الفلاحي» مباشرة بعد ذلك، حيث حظي بنسبة 15 في المائة من إجابات المشاركين والمشاركات، متقدماً على «تسهيل الوصول إلى التمويل» (14 في المائة)، ثم «تشجيع إنشاء ودعم التعاونيات والجمعيات الفلاحية» بنسبة 13 في المائة. أما «تحديث المعدات والتكنولوجيا المستخدمة في الفلاحة العائلية»، فلا يشكل أولوية سوى لدى 12 في المائة من الإجابات.

من هذا المنطلق، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجموعة من التوصيات تتنظم حول خمسة محاور رئيسية

المحور الأول: تعزيز الوظيفة الإنتاجية والاقتصادية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

1. تعزيز آليات الدعم لفائدة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، ينبغي:

- تبسيط مساطر الولوج إلى المنتجات المالية المتوفرة لفائدة الفلاحين العائليين والعمل على تحسيسهم وتكوينهم في هذا المجال؛

- تحسين ولوج الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين إلى التمويل، من خلال تطوير آليات مبتكرة وملائمة لاحتياجاتهم (التمويل التضامني، إعانات ومساعدات قائمة على الاستهداف، وغير ذلك)، وذلك من أجل دعم أنشطتهم، وتشجيع الاستثمار في التجهيزات الفلاحية العصرية، والاستعمال الأمثل للمدخلات؛
- توسيع نطاق تغطية التأمين الفلاحي ليشمل جميع الزراعات، واقتراح منتجات مبتكرة وتعزيز الآليات الحالية، لاسيما لفائدة الفلاحين الصغار والمتوسطين والمناطق القروية الأكثر خصاصة؛
- مراجعة نظام التعويضات الممنوحة للفلاحين من قبل مؤسسات التأمين، القائم حالياً على «مبدأ منح تعويض بناء على متوسط الإنتاج المسجل بالجماعة المتضررة»، حتى يعكس بشكل أفضل الوضعية الخاصة للاستغلاليات، خاصة الصغيرة منها.

2. تعزيز مهنة «الفلاح العائلي» من أجل تحسين أنشطة الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والرفع من إنتاجيتها وتيسير ولوجها إلى الأسواق المحلية والجهوية. وفي هذا الصدد، يتعين:

- حماية الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة من عمليات التقسيم المفرط، وذلك من خلال إرساء إطار خاص لتدبير الوعاء العقاري الفلاحي، يستند إلى نموذج ملائم للواقع المحلي، مع استلھام التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛
- تشجيع الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين على اعتماد ممارسات فلاحية مستدامة، من قبيل تناوب المحاصيل والزرع المباشر والترشيد الأمثل للري وتويع الزراعات؛
- العمل، حسب خصوصيات كل منطقة إيكولوجية فلاحية، على تشجيع تطوير زراعات قادرة على الصمود وذات قيمة مضافة عالية ولا تستهلك كميات كبيرة من المياه، من قبيل الزعفران، والأركان، والكبار، والصبار، بالإضافة إلى النباتات العطرية والطبية. ومن شأن ذلك أن يكمل الزراعات التقليدية مثل الحبوب (القمح، الشعير)، والخضروات، والأشجار المثمرة، وكذا أنشطة تربية الماشية (الأغنام، الماعز..)، وتربية النحل، وغير ذلك؛
- تعزيز تحويل المنتجات، لا سيما ذات الأصل الحيواني المتأتية من الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تشجيع إنشاء وتطوير وحدات صناعية محلية صغيرة. وستتيح هذه الوحدات تجميع الإنتاج المحلي، وتعزيز مسارات التسويق القصيرة، وإنعاش الاقتصاد القروي؛
- تهيئة فضاءات رعوية في إطار تعاوني، لفائدة الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين، مع الحرص على استغلالها وفق مبدأ التناوب، وذلك بما يكفل المحافظة على الموارد النباتية وتجنب الرعي الجائر مع ترصيد التجارب الناجحة في هذا المجال؛
- مواصلة وتعزيز دعم برنامج المحافظة على السلالات المحلية، بما يستهدف الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لا سيما فيما يتعلق بالأغنام، والماعز، وبعض سلالات الأبقار ذات المردودية العالية، في مجالاتها الترابية. كما يتعين العمل على تقوية قدرات الفلاحين في مجال تربية الماشية، وتشجيع

- عملية التهجين بشكل مؤطر مع سلاسل مستوردة ذات مردودية مرتفعة وملائمة للظروف المحلية، وذلك للإسهام بفعالية في إعادة تشكيل القطاع الوطني والارتقاء بجودته؛
- تعميم إقامة منشآت مائية صغيرة، تضم عتبات تحويل المياه، من أجل تجميع مياه الأمطار وتأمينها (لاسيما من خلال تقنية فرش مياه السيول)، وذلك بهدف تحسين مردودية منظومة إنتاج الكلاء وتعزيز قدرتها على الصمود؛
- ضمان تزويد منتظم لقطعان الماشية بكلاء متنوع وذو جودة، من خلال اعتماد أساليب مستدامة وقادرة على الصمود في إنتاج الكلاء، لا سيما عبر تبني ممارسات زراعية إيكولوجية، واختيار أصناف ذات مردودية طاقية عالية، مثل النباتات البروتينية؛
- إرساء إطار مهيكّل للعلاقات بين الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين وباقي الفاعلين في سلسلة الإنتاج (المجمعون، المحولون، الموزعون، المستهلكون)، بما يمكن من تثمين إنتاجهم وضمان تسويق فائض الإنتاج في الأسواق المحلية والأسبوعية وأسواق القرب وكذا الجهوية؛
- وضع إطار قانوني واضح ومُلمزم من أجل تقنين وإعادة النظر في دور ومهام الوسيط وتحديد حقوقه وواجباته على مستوى سلاسل التسويق؛
- تبسيط المساطر الإدارية، ووضع شروط تفضيلية لتشجيع الفاعلين العموميين على الصعيد المحلي على التزود لدى الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين؛
- خلق فرص لتنويع مصادر دخل الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين، من خلال تحديد وثائق إعداد التراب والتهيئة العمرانية للأراضي الفلاحية التي يمكن أن تحتضن أنشطة مكملّة تتوافق مع النشاط الفلاحي؛ بحيث يتم التمييز بوضوح بين الأراضي التي يتعين تخصيصها حصراً للإنتاج الفلاحي، وتلك التي يمكن أن تحتضن مشاريع ذات غايات غير فلاحية، مثل السياحة القروية (منشآت الإيواء السياحي الفلاحي، المسارات الاستكشافية، تثمين التراث الطبيعي والثقافي)، والحرف التقليدية، وخدمات القرب، وذلك بما يساهم في تعزيز استقرار السكان وتنشيط الحركة الاقتصادية في المناطق القروية.

المحور الثاني: إرساء حماية اجتماعية تلائم خصوصيات العائلات والعاملين في الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من استدامتها

3. وضع نظام موثوق ودقيق لتحديد الاستغلاليات الفلاحية، مع مراعاة تنوع بروفاليات الفلاحين؛
4. توضيح تعريف «الفلاح» في النصوص المنظمة للحماية الاجتماعية، مع التمييز بين مختلف أصناف الفلاحين (الملاك، غير الملاك، المساعدون العائليون، الموسميون، وغيرهم)؛
5. إحداث نظام تقاعد خاص بالفلاحين العائليين الصغار، بما يتيح تحسين ظروفهم المعيشية عند تقدمهم في السن؛
6. ضمان حق المساعدين العائليين في التغطية الصحية (الأشخاص النشيطون الذي لا يتلقون أجراً نقدياً ولا دخل ثابت لهم)، من خلال البحث عن كفاءات الإدماج الملائمة لوضعهم. ويمكن أن يتم

ذلك عبر ربطهم بوحدة إنتاجية مسجلة في التأمين، أو عبر تحديد اشتراك خاص، يتم تحديده بناء على دراسة اقتصارية منجزة بتشاور مع الهيئات المهنية المعنية.

7. وضع آليات للاشتراكات تتناسب مع الدخل المحدود وغير المنتظم والموسمي للفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين، مع إمكانية تكفل الدولة بنسبة من هذه الاشتراكات، وذلك بما يتيح تغطية اجتماعية متاحة ومنصفة؛

8. ضمان استدامة وتجديد أجيال الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تيسير نقلها للأجيال الصاعدة من الشباب. ويقتضي ذلك وضع آليات مواكبة ملائمة، وتوفير برامج تكوين مبتكرة، وتحسين الولوج إلى التمويل والأسواق والتكنولوجيات؛

9. النهوض بتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في الوسط القروي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار الرهانات التي تواجهها النساء بشكل خاص. ويشمل ذلك ضمان ولوجهن إلى التكوين، والتشغيل، والقروض، والأسواق، وكذا إلى العقار وهيئات اتخاذ القرار على الصعيد المحلي.

المحور الثالث: الاعتراف واثمين المساهمات البيئية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، وتطوير آليات مناسبة لدعم أنشطتها للحفاظ على النظم البيئية

10. الاعتراف بالوظائف البيئية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة واثمينها، من خلال إدماج مساهماتها لفائدة النظم البيئية في السياسات الفلاحية والقروية وتطوير آليات مالية مشجعة لدعم المبادرات الرامية إلى صيانة المناظر الطبيعية، ومكافحة التصحر، والحفاظ على التربة، وحماية التراث الطبيعي والثقافي؛

11. وضع برامج تحسيسية لإخبار المستهلكين بالرهانات المتعلقة بالفلاحة المستدامة وحثهم على تفضيل منتجات الفلاحة العائلية التي تحترم البيئة، وذلك بما يعزز مسارات التسويق القصيرة ويدعم المنتجين الصغار المحليين؛

12. تشجيع الممارسات الفلاحية المبتكرة والمستدامة كالفلاحة الإيكولوجية، وتناوب المحاصيل، لتعزيز قدرة الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة على الصمود، مع العمل على إدماج الساكنة المحلية وفق مقارنة تراعي النظم البيئية والخصوصيات المجالية.

المحور الرابع: تعزيز منظومة خاصة بالفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة في الاستشارة الفلاحية والتأطير التقني والتنظيم

13. تعزيز آلية الاستشارة الفلاحية لفائدة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، من خلال رفع ملموس لعدد الموارد البشرية لتدارك الخصائص المسجل، وتحسين جودة المواكبة المقدمة في هذا الميدان، ومراعاة خصوصيات كل مجال ترابي، ينبغي؛

- إجراء تقييم للاستراتيجية الوطنية للاستشارة الفلاحية والتأطير التقني التي تم إطلاقها في 2010، وذلك للوقوف على مدى فعاليتها ونجاحاتها وملاءمتها لخصوصيات الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة؛

- الرفع من معدل التأطير والارتقاء بجودة الاستشارة الموجهة للفلاحين الصغار والمتوسطين، مع مراعاة خصوصيات كل مجال ترابي على حدة، من خلال توظيف كفاءات مؤهلة (من مهندسين وتقنيين متخصصين وغيرهم) والاستعانة بخدمات المستشارين الفلاحيين الخواص؛
- اعتماد طرق استشارة وتأطير تلائم حاجيات الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة، مع مواكبتها في التحديد الدقيق لاحتياجاتها وتشجيع الحوار، وتبادل التجارب الفضلى، والتعلم الجماعي، والتعبئة حول إشكاليات مشتركة؛
- تطوير الشبكات والمنصات الرقمية وحلول الذكاء الاصطناعي الفلاحي التي تتيح متابعة كل حالة على حدة، وتضمن القرب من المستفيدين، وتستجيب لخصوصيات واحتياجات المجالات الترابية في اختلافها وتنوعها، مع استهداف أمثل للشباب في الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة.
- 14. تعزيز انتظام الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة في إطار تعاونيات ومجموعات ذات نفع اقتصادي وجمعيات، من أجل تعضيد مواردها وتحسين قدرتها التفاوضية، والاسترشاد بالتجارب الناجحة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التنظيم الفلاحي. وسيمكن هذا الانتظام من تقليص حجم وأثر الوسطاء، وتسهيل تطوير مسارات تسويق قصيرة والنهوض بتجارة القرب، بما يتيح للاستغلاليات العائلية ولوجاً أفضل إلى الأسواق المحلية والجهوية.

المحور الخامس: توجيه البحث الزراعي نحو الاحتياجات الخاصة للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

- 15. تيسير الولوج إلى المعطيات والنتائج المستمدة من الدراسات والبحوث المنجزة في المجال الفلاحي، لاسيما ما يتعلق منها بالفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة؛
- 16. تشجيع ودعم إنجاز أبحاث متعددة التخصصات تستهدف تحليل الديناميات الاجتماعية والثقافية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تعميق المعرفة بهذه الفئة من الفلاحين، وملاءمة استراتيجيات الاستشارة التقنية بفعالية أكبر مع احتياجاتهم؛
- 17. تعزيز برامج البحث حول البذور ذات الأصل النباتي (الحبوب، القطاني، وغيرها) بهدف إعادة تكوين المخزون الجيني الوطني، وتأمين الخصوصيات المحلية للأنشطة الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة، وتطوير حلول مبتكرة من أجل التكيف مع التغيرات المناخية؛
- 18. مواصلة وتعزيز دعم برنامج المحافظة على السلالات المحلية، بما يستهدف الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، لاسيما فيما يتعلق بالأغنام، والماعز، وبعض سلالات الأبقار ذات المردودية العالية، في مجالاتها الترابية. كما يتعين العمل على تقوية قدرات الفلاحين في مجال تربية الماشية، وتشجيع عملية التهجين بشكل مؤطر مع سلالات مستوردة ذات مردودية مرتفعة وملائمة للظروف المحلية، وذلك للإسهام بفعالية في إعادة تشكيل القطيع الوطني والارتقاء بجودته.

الملاحق

الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية

عبد المولى عبد المومني	حسن بوبريك
للا نزهة العلوي	عبد الرحيم كسيري
ادريس بلفاضلة	عبد الرحمان قنذيلة
عبد الحي بسة	محمد بنعليو
محمد دحماني	أحمد أعياش
محمد عبد الصادق السعيد (الرئيس)	لحسن والحاج
كمال الدين فاهر	مينة الرشاطي (المقررة)
محمد فيكرات	محمد وكريم (وافته المنية في فبراير 2024)
عبد اللطيف الجواهري	عبد الرحمان الزاهي
جامع المعتصم	الزهرة زاوي

الخبراء الذين واكبوا اللجنة

الخبيران الدائمان بالمجلس	عمر بنعيدة
الخبير المكلف بالترجمة	إبراهيم لساوي

الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الداخلية (مديرية الشؤون القروية) - وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، قطاع الفلاحة - المندوبية السامية للتخطيط - وكالة التنمية القروية - المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية - مجموعة القرض الفلاحي للمغرب 	<p>قطاعات حكومية وهيئات عمومية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية (كومادير) - الغرفة الفلاحية لجهة بني ملال- خنيفرة - التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين (MAMDA) 	<p>تنظيمات مهنية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة 	<p>مؤسسات وطنية</p>

<ul style="list-style-type: none"> - محمد مهدي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، متخصص في الوسط القروي - زكرياء القادري، مدير مختبر البحث حول التمايزات الاجتماعية والأنثروبولوجية والهويات الاجتماعية، (Laboratoire de recherche sur les Différenciations Socio-anthropologiques et les Identités Sociales) جامعة الحسن الثاني - مصطفى الرهج، أستاذ باحث في المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس - نجيب أقصبي، خبير اقتصادي وأستاذ سابق بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة - محمد الطوزي، أستاذ العلوم السياسية - العربي زكدوني، أستاذ باحث في الاقتصاد الزراعي ومدير مركزي سابق بوزارة الفلاحة - حسن بن عبد الرزاق، متخصص في المجال الفلاحي، الكاتب العام السابق لقطاع الفلاحة - زينب بن رحمون، خبيرة في المجال البيئي والنظم البيئية الفلاحية - أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (محمد رياض، فئة الهيئات والجمعيات المهنية/ رئيس الغرفة الفلاحية لجهة بني ملال- خنيفرة؛ سيدي محمد كاوزي، فئة الهيئات والجمعيات النشطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجماعي، رئيس تعاونية فلاحية؛ محمد مستغفر، فئة الهيئات والجمعيات النشطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجماعي، ممثل مجموعة «كوباك» (COPAG) 	<p>خبراء وباحثون</p>
<ul style="list-style-type: none"> - البنك الدولي- المغرب 	<p>منظمات دولية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إقليم الصويرة 	<p>زيارة ميدانية</p>

الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي حول مكانة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

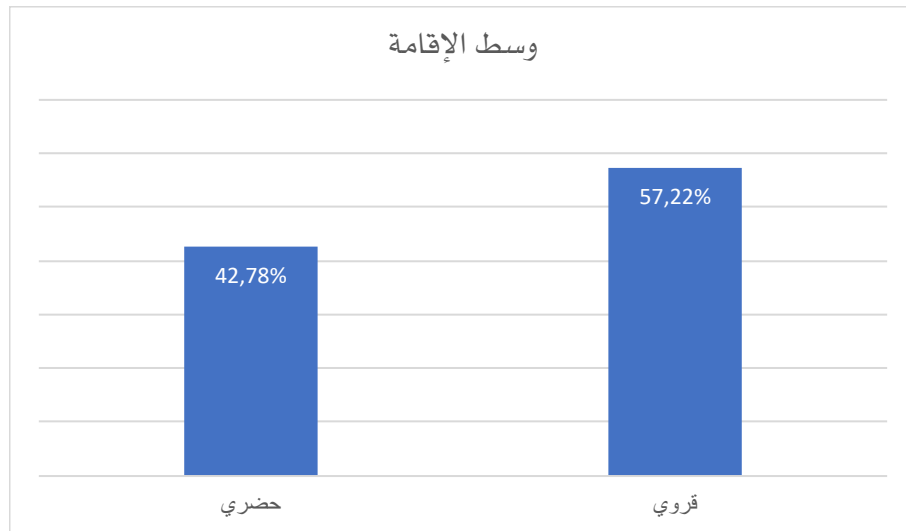
في إطار إعداد هذا الرأي حول موضوع «الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: من أجل مقارنة أكثر ملاءمة، مبتكرة، دامجّة، مستدامة، وذات بُعدٍ ترابي»، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 23 أكتوبر 2024، استشارة مواطنة على منصته الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) وحسابه على شبكة التواصل الاجتماعي «فايسبوك» لاستقاء آراء المواطنين والمواطنات حول الموضوع.

وقد بلغ عدد التفاعلات مع الاستبيان الذي تم وضعه في إطار هذه الاستشارة 1298 إجابة، فضلاً عن 55935 تفاعلاً على شبكات التواصل الاجتماعي. وتقدم نتائج هذه الاستشارة تمثلات المشاركات والمشاركين ومقترحاتهم بخصوص الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بالمغرب.

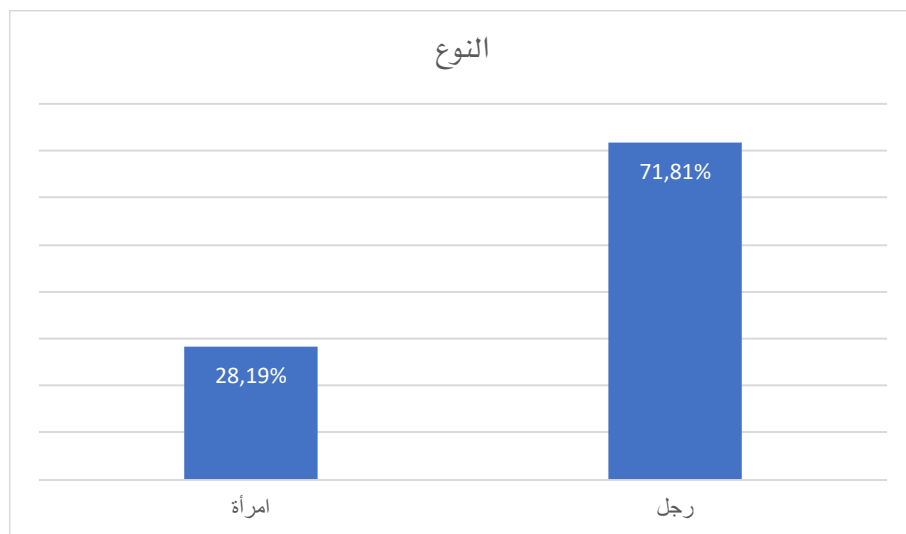
برؤفايلات المشاركات والمشاركين

ينتمي غالبية المشاركات والمشاركين في الاستشارة للوسط القروي (57.22 في المائة)، وهو ما يُبرز أن الرهانات المرتبطة بالفلاحة العائلية تحظى باهتمام بالغ لدى الساكنة القروية، كما تسترعي في الوقت نفسه اهتمام الساكنة الحضرية بنسبة 42.78 في المائة.

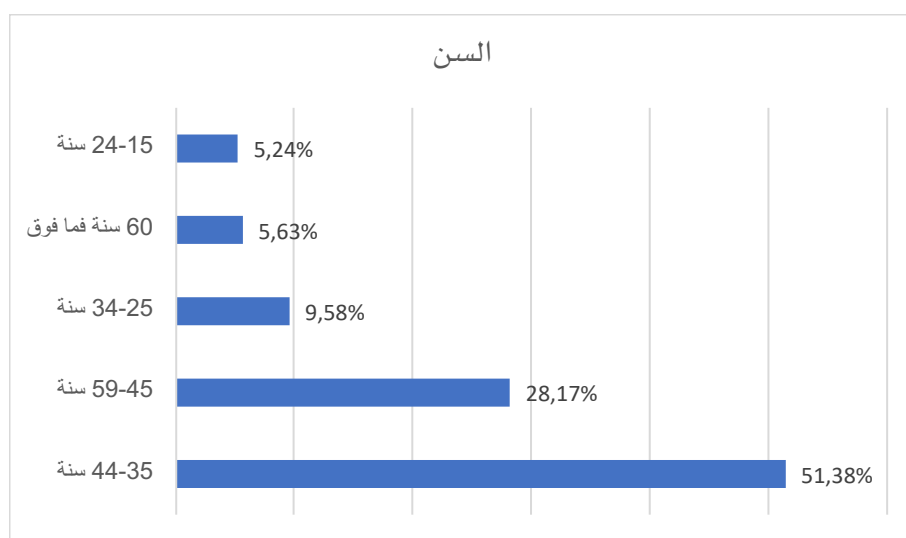
والجدير بالذكر أن هذه الاستشارة سجلت، ولأول مرة منذ إطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمنصته الرقمية للمشاركة المواطنة، انتماء غالبية المشاركات والمشاركين إلى الوسط القروي.



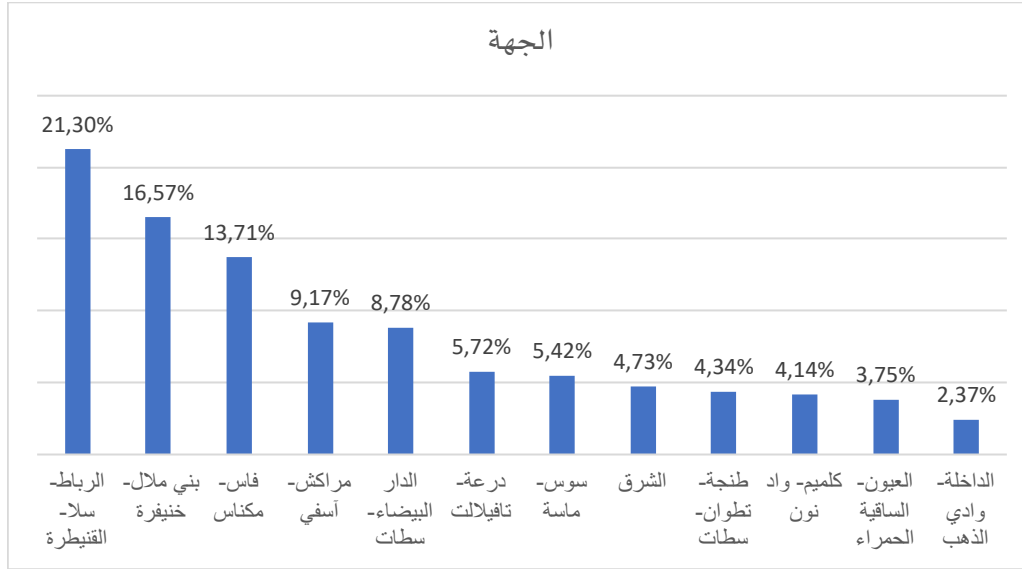
وبالنسبة لتوزيع المشاركات والمشاركين حسب النوع، فإن عدد الرجال الذين أجابوا على الاستبيان (71.81 في المائة) يبلغ ثلاثة أضعاف عدد النساء (28.19 في المائة).



وتتألف غالبية المستجوبين من الفئة العمرية 35-44 سنة، (51.38 في المائة)، تليها الفئة 45-59 سنة (28.17 في المائة). ويُلاحظ أن نسبة الفئات الشابة ضعيفة، مما يؤشر على أن الفلاحة العائلية تطرح إشكالية استدامتها ونقلها إلى الأجيال المقبلة، كما أن هذا المعطى يدعو إلى التساؤل عما إذا كان هذا النمط الفلاحي لا يدخل في دائرة اهتمام الشباب.

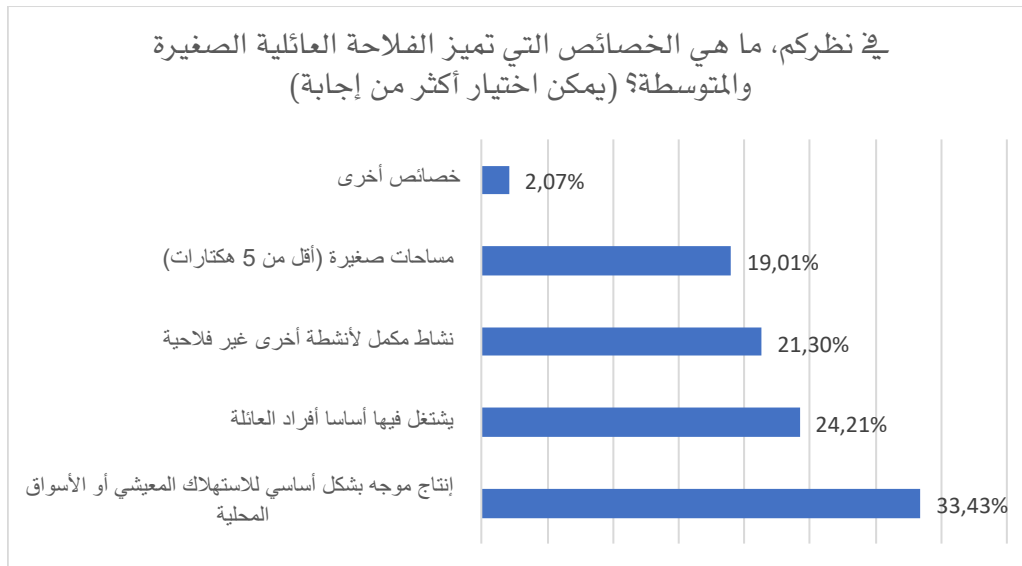


وإن كانت الجهات الاثنتا عشرة للمملكة ممثلة ضمن الكتلة المشاركة، فإن أكثر من ثلث الإجابات، (39.45 في المائة)، واردة من الجهات التي تتميز بنشاطها الفلاحي البارز وبُعدها المجالي القروي، وهي بني ملال-خنيفرة (16.57 في المائة)، وفاس-مكناس (13.71 في المائة)، ومراكش-آسفي (9.17 في المائة). ويؤكد هذا المعطى الطابع الخاص الذي تكتسيه هذه الاستشارة، التي استطاعت استقطاب بروفائلات كانت ضعيفة الحضور في الاستشارات المواطنة التي يُنظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.



خصائص الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

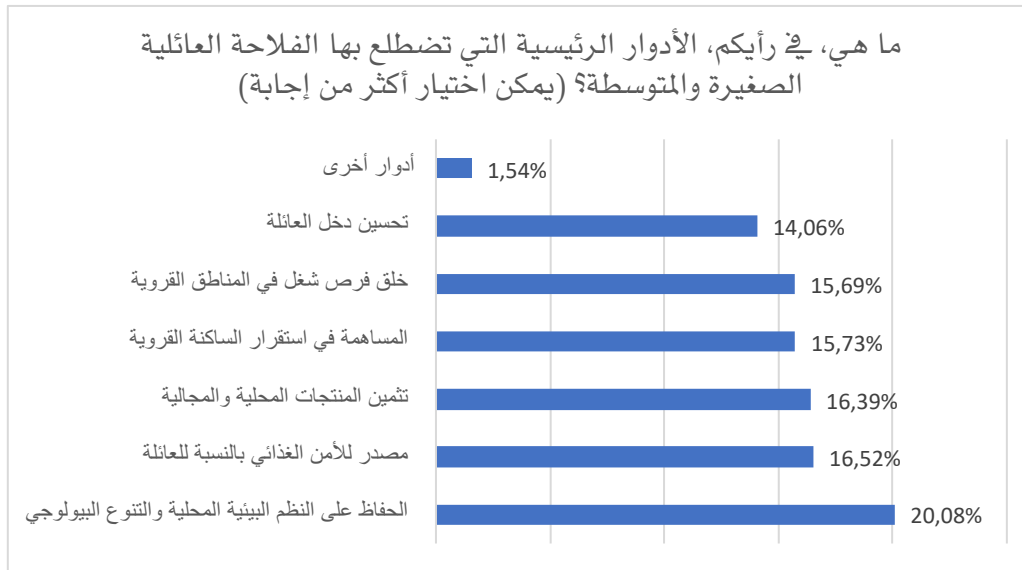
سلطت المشاركات والمشاركون في الاستشارة المواطنة الضوء على عدة معايير ترتبط بتعريف الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة. غير أن المعيار المتعلق بـ«توجيه الإنتاج نحو الاستهلاك الذاتي والأسواق المحلية» يظل المعيار الرئيسي، كما ورد لدى ما يقارب ثلث المستجوبين (33.43 في المائة). وجاء بعد ذلك «اللجوء إلى اليد العاملة العائلية» بالنسبة لـ 24.21 في المائة من المشاركات والمشاركين، ثم معيار «تعدد الأنشطة» بنسبة 21.30 في المائة. أما «حجم الاستغلالية»، فقد كان المعيار الأقل وروداً في إجابات المستجوبين، بنسبة بلغت 19.01 في المائة.



الأدوار الرئيسية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

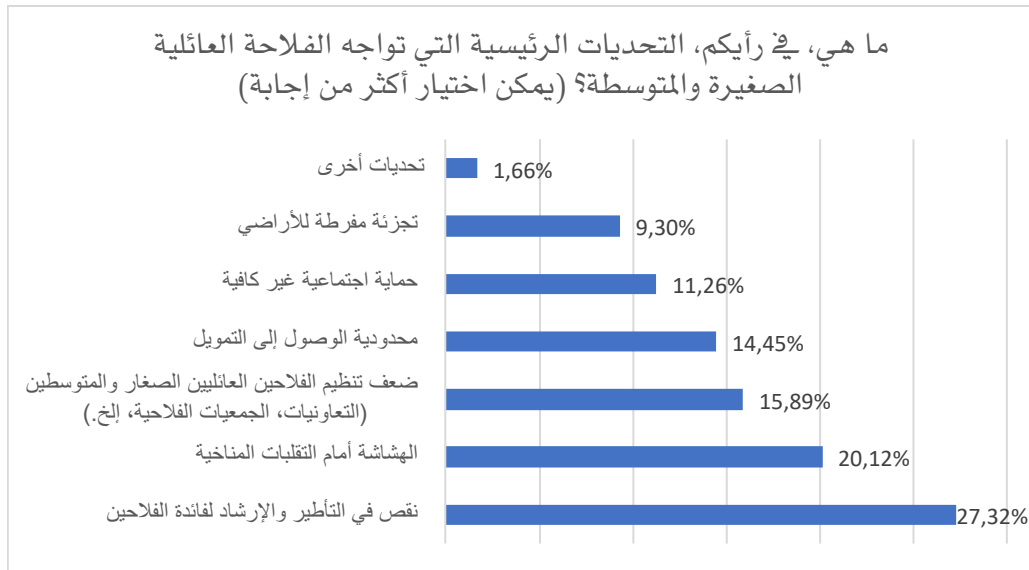
جاءت الأدوار المتعلقة بالنظم البيئية في صدارة إجابات المشاركات والمشاركين. وهكذا، سلطت 20.08 في المائة من الإجابات الضوء على الدور الأساسي الذي يضطلع به هذا النمط من الفلاحة في

الحفاظ على النظم البيئية المحلية والتنوع البيولوجي. كما أفادت الإجابات أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة تشكل مصدراً للأمن الغذائي بالنسبة للأسر (16.52 في المائة)، ثم رافعة لتأمين المنتجات المحلية والمنتجات المجالية (16.39 في المائة). كما حظيت الأدوار الاجتماعية لهذه الفلاحة بأهمية بالغة في نظر المشاركين والمشاركات، الذين شددوا على مساهمتها في استقرار الساكنة القروية (15.73 في المائة)، فضلاً عن دورها في خلق فرص الشغل بالمناطق القروية (15.69 في المائة). أما دورها في تحسين دخل الأسر، فلم يرد سوى لدى 14.06 في المائة من الإجابات.



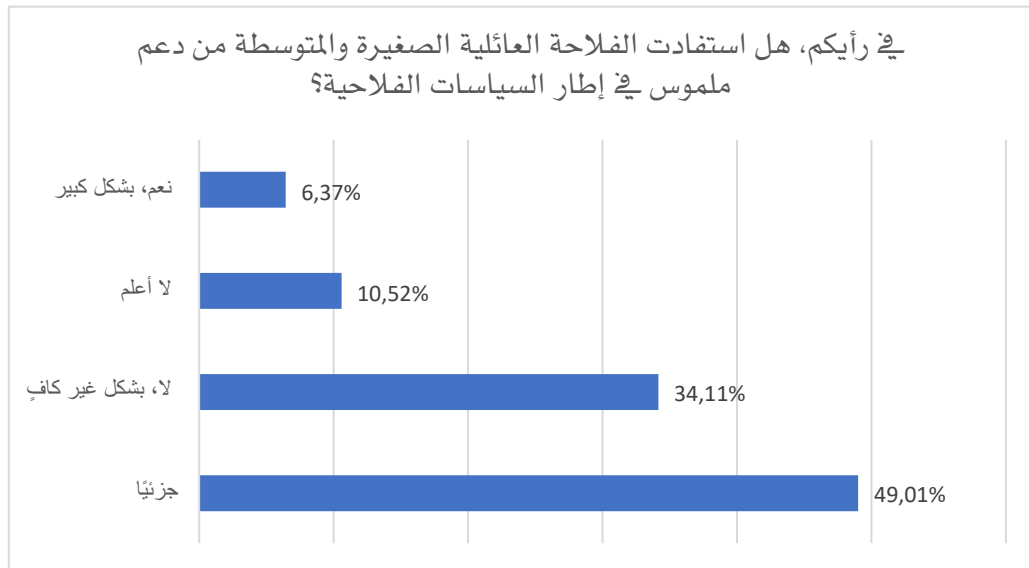
التحديات الرئيسية التي تواجه الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

ترى المشاركون والمشاركات أن النقص الذي يعتري التأطير والإرشاد الفلاحي يشكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، بنسبة بلغت 27.32 في المائة. كما أن هشاشة هذا النموذج الفلاحي أمام التقلبات المناخية تعتبر تحدياً كبيراً بالنسبة لـ 20.12 في المائة. وجاءت بعد ذلك التحديات المرتبطة بالتنظيم (15.89 في المائة) والولوج إلى التمويل (14.45 في المائة). كما تمّ التطرّق، وإنّ بنسبة أقلّ، إلى محدودية الحماية الاجتماعية (11.26 في المائة)، وإلى التجزئة المفرطة للأراضي الفلاحية (9.30 في المائة).



الدعم المقدم للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة في إطار السياسات الفلاحية

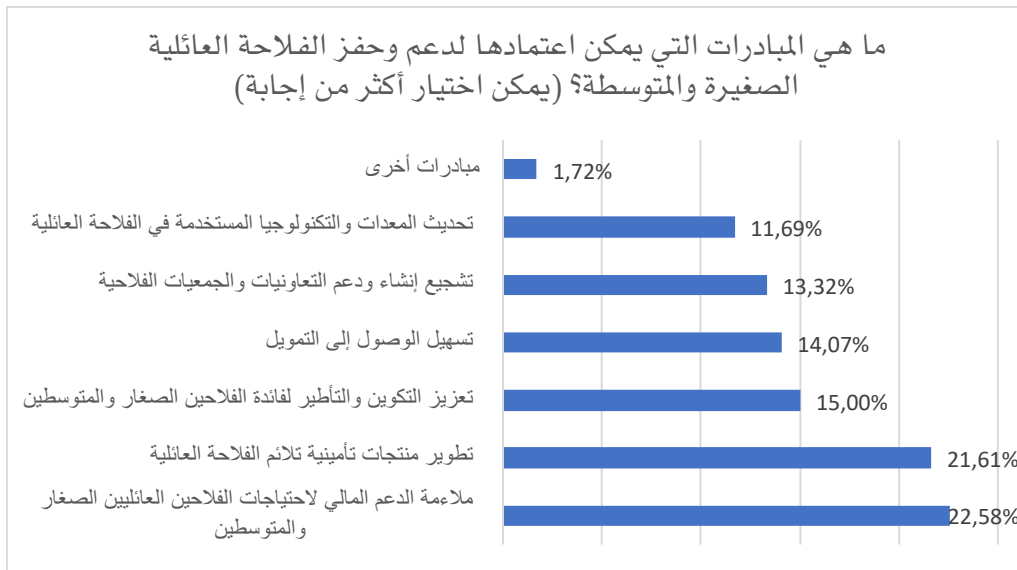
أفاد ما يقارب نصف المشاركين والمشاركات (49 في المائة) أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لم تستفد سوى جزئياً من الدعم في إطار السياسات الفلاحية. في المقابل، اعتبرت نسبة 34.52 في المائة من الإجابات أن الدعم المقدم من قبل الدولة لفائدة هذا النمط الفلاحي يظل غير كافٍ. وعلاوة على ذلك، يرى 10.52 في المائة من المشاركين والمشاركات أنهم لا علم لهم بوجود تدابير عمومية في هذا المجال، بينما اعتبر 6.37 فقط منهم أن الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة استفادت من دعم ملموس من قبل الدولة.



المبادرات التي يمكن اعتمادها لدعم وحفز الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة

يرى ما يقارب واحداً من بين كل خمسة مستجوبين أن دعم الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة وحفزها يمر، بالدرجة الأولى، عبر «ملاءمة منظومة الدعم المالي لتستجيب لاحتياجات الفلاحين

العائليين الصغار والمتوسطين»، (22.58 في المائة)، إلى جانب «تطوير منتجات تأمينية تلائم الفلاحة العائلية» (21.61 في المائة). ويأتي «تعزيز التكوين والتأطير الفلاحي» مباشرة بعد ذلك، حيث حظي بنسبة 15 في المائة من إجابات المشاركين والمشاركات، متقدماً على «تسهيل الوصول إلى التمويل» (14.07 في المائة)، ثم «تشجيع إنشاء ودعم التعاونيات والجمعيات الفلاحية» بنسبة 13.32 في المائة. أما «تحديث المعدات والتكنولوجيا المستخدمة في الفلاحة العائلية»، فلا يشكل أولوية سوى لدى 11.69 في المائة من المستجوبين.



المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma